

أثر العوامل الداخلية والخارجية في ربحية المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية (دراسة تطبيقية)

*حيدر ونوس إشراف * د. عماد سليمان

ملخص

هدف هذا البحث إلى تحديد أثر العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة في ربحية المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية وقد تمثلت العوامل الداخلية بكل من (حجم المصرف، نسبة السيولة، الكفاءة التشغيلية، نسبة رأس المال) بينما تمثلت العوامل الخارجية بكل من (تركز السوق، معدل التضخم ومعدل نمو الناتج القومي الإجمالي)، وقد تم استخدام معدل العائد على الأصول (ROA) كمقياس للربحية، وتم إجراء الدراسة على بيانات المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية خلال الفترة الممتدة بين عامي 2011 و 2018 باستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد لمعرفة نوع العلاقة بين المتغيرات واتجاهها من خلال البرنامج الإحصائي SPSS v.23، وتوصل هذا البحث إلى النتائج الآتية:

يوجد أثر إيجابي لكل من نسبة رأس المال والتضخم في ربحية المصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.
لا يوجد أثر مهم لكل من العوامل التالية (حجم المصرف، نسبة السيولة، الكفاءة التشغيلية، تركيز السوق، نمو الناتج القومي الإجمالي) في ربحية المصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

الكلمات المفتاحية: تركيز السوق، العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية.

* طالب دراسات عليا في قسم المحاسبة - كلية الاقتصاد - جامعة طرطوس.

** أستاذ مساعد، كلية الاقتصاد، جامعة طرطوس.

The Impact of the internal and external factors that affect in the profitability of the Listed Banks in Damascus Securities Exchange (Empirical study)

*Haidara Wanous

Supervised by: **Dr. Emad Souliman

Abstract

The aim of this study is to determine the internal and external factors that affect the profitability of private banks operating in Syria. The internal factors were represented by (the size of the bank, the liquidity ratio, operational efficiency and the capital ratio), while the external factors were represented by (market concentration, the inflation rate and the rate of gross national product).

Profitability in this study was measured using the rate of Return On Assets (ROA). Data was collected from the financial statements of the Syrian private banks listed on the Damascus Securities Exchange during the period 2011-2018. Multiple linear regression model was used to test the research hypotheses using SPSS V.23.

Results of the statistical analysis revealed a positive impact of Capital ratio and Inflation variables on the profitability of private banks operating in Damascus Securities Exchange. Moreover, no significant impact was found for bank's size, liquidity ratio, operational efficiency, market concentration, growth of Gross National Product, variables on the profitability of private banks operating in Damascus Securities Exchange

Keywords: market concentration, Return on Assets, Return on Equity.

* Postgraduate student, Faculty of economics, Tartous university

** Assistant professor, faculty of economics, Tartous university

1-مقدمة:

شهد القطاع المصرفي خلال العقدين الماضيين العديد من التحولات في معظم دول العالم، حيث أثرت المتغيرات الداخلية والخارجية على بنية المصارف وأدائها، وعلى الرغم من التوجهات الحديثة نحو عدم التدخل المصرفي لايزال دور المصارف محورياً في تمويل النشاط الاقتصادي بشكل عام وقطاعات السوق بشكل خاص، وأصبح الحفاظ على نظام مصرفي مربح أحد أهم الاعتبارات الاقتصادية في القرن الواحد والعشرين. تهدف المصارف الخاصة كغيرها من منشآت الأعمال إلى تحقيق الأرباح التي تمكنها من المحافظة على استمرارها وبقائها وتدعيم مركزها المالي، كما تعزز من ملاءتها وسيولتها مما يزيد من قدرتها على مواجهة المخاطر والالتزامات التي تواجهها. وكذلك يعد تحقيق الأرباح المطلب الرئيس لكل من المساهمين والمودعين والمقرضين والإدارة والجهات الرقابية، فهو الغاية التي يتطلع اليها المساهمون لزيادة قيمة ثروتهم وهو مصدر الثقة لكل من المودعين والمقرضين الدائنين للمصرف. كذلك يعد تحقيق الأرباح الهدف الذي تصبو إليه إدارة المصرف كونه مؤشراً هاماً لقياس كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة، وهو موضع اهتمام الجهات الرقابية لما تعكسه من نجاح المصرف وقدرته على تحسين كفاية رأس ماله، كما أن ربحية المصارف تعزز من استقرارها المالي الأمر الذي ينعكس على الاقتصاد ككل، وأن الاستقرار المالي يرتبط بافتراض أن القطاع المصرفي سليم ويحقق أرباح تمكنه من مقاومة الأزمات، لذلك فقد جذبت محددات الأداء المصرفي اهتمام البحث الأكاديمي وإدارة المصارف وكذلك الأسواق المالية والهيئات المشرفة على القطاع المصرفي.

2-الدراسات السابقة Literature Review

1-دراسة (الحسين، 2016): [1]

العوامل المؤثرة على ربحية المصارف الخاصة في سورية-دراسة تطبيقية.

هدفت الدراسة إلى تحديد العوامل الداخلية المؤثرة على ربحية المصارف الخاصة العاملة في سورية خلال الفترة الممتدة بين (2009-2015)، حيث تم دراسة العوامل التالية: (حجم المصرف، نسبة المديونية، حقوق الملكية، نسبة السيولة، صافي الفوائد، نسبة مخصص التسهيلات الائتمانية إلى التسهيلات الائتمانية)، وبيان أثر هذه العوامل

على الربحية مقاسةً بالعائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، وقد توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين ربحية المصارف وبين حجم المصرف ونسبة الديون ونسبة مخصص التسهيلات إلى التسهيلات الائتمانية. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين ربحية المصارف وكلاً من السيولة النقدية، حقوق الملكية، صافي الفوائد.

2-دراسة (Kosmidou et al. 2012) [2]

محددات الربحية في المصارف التجارية في المملكة المتحدة-دليل من سلسلة زمنية عن الفترة 1995-2002

Determinants of Profitability of Domestic UK Commercial Banks: Panel Evidence from the Period 1995-2002

هدفت الدراسة إلى تحديد أثر العوامل الداخلية للمصارف التجارية متمثلةً بكل من (السيولة، كفاية رأس المال، جودة الأصول، الكفاءة التشغيلية وحجم المصرف) والعوامل الخارجية (التضخم، الناتج القومي الإجمالي) على ربحية المصارف في الفترة الممتدة بين 1995-2002 وتم استخدام كل من التركيز Concentration في الصناعة المصرفية والقيمة الاسمية للأسهم كمتغيرات متعلقة بهيكل السوق Market Structure وتوصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

إن أكثر هذه العوامل تأثيراً على الربحية هي كفاية رأس المال حيث كان له الأثر الإيجابي على الربحية.

تؤثر كل من الكفاءة التشغيلية وحجم المصرف سلباً على الأرباح، في حين كان أثر السيولة وجودة الأصول غير واضحاً.

يوجد أثر إيجابي ضعيف لكل من التضخم والناتج القومي الإجمالي على الربحية.

يوجد أثر إيجابي لكل من تركيز السوق والسعر السوقي للسهم على الربحية.

3-دراسة (AlJafari & Alchami,2014) [3]

محددات ربحية المصارف: ادلة من سورية

Determinants of Bank Profitability: Evidence from Syria

هدفت هذه الدراسة الى البحث في محددات ربحية المصارف في القطاع المصرفي السوري. وقد شملت هذه المحددات كلاً من المحددات الخاصة بالمصرف، والاقتصاد الكلي لربحية المصارف في سورية. وقد استخدم الباحثان تقنية الطريقة المعممة للحظات على مجموعة بيانات لوحة غير متوازنة تغطي الفترة من 2004 حتى 2011 وتوصل الباحثان الى النتائج الآتية:

تؤثر جميع المحددات الخاصة بالمصرف (مخاطر السيولة، مخاطر الائتمان، حجم البنك، وكفاءة الإدارة) باستثناء رأس مال المصرف على ربحية المصارف بشكل كبير. لم يتم العثور على دليل يدعم فرضية (SCP)، حيث تبين أن نسبة التركيز ليس لها أي تأثير على ربحية المصارف.

اظهرت الدراسة أن متغيرات الاقتصاد الكلي (معدل التضخم ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي) تؤثر بشكل كبير على ربحية المصارف.

4-دراسة (Petria et al.,2015) [4]

محددات الربحية في المصارف: أدلة من 27 نظام مصرفي في أوروبا

Determinants of Banks' Profitability: Evidence from EU 27 Banking Systems

استخدمت الدراسة كل من (حجم المصرف، كفاية رأس المال، مخاطر السيولة، مخاطر الائتمان، الكفاءة التشغيلية) كعوامل داخلية، وكل من (التضخم، تركيز السوق ومعدل النمو) كعوامل خارجية مؤثرة على الربحية. حيث تم قياس الربحية بالعائد على متوسط الأصول ROAA (Return on Average Assets) والعائد على متوسط حقوق الملكية ROAE (Return on Average Equity) وقد توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

لا يوجد أثر مهم لكل من حجم المصرف ونسبة كفاية رأس المال على ربحيته. تؤثر كل من مخاطر السيولة ومخاطر الائتمان والكفاءة التشغيلية سلباً على الربحية.

يوجد أثر إيجابي لمعدل النمو وتركز السوق على الربحية ولا يوجد أثر مهم للتضخم على ربحية المصارف المدروسة.

5-دراسة (Wahdan & Eleithy, 2017) [5]

العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية في مصر خلال السنوات الخمس السابقة (2011-2015)

Factor Affecting the Profitability of Commercial Banks in Egypt over the last 5-year (2011-2015)

تناولت الدراسة كل من العوامل الداخلية والخارجية الأكثر تأثيراً على أداء المصارف التجارية في مصر خلال الفترة الممتدة بين 2011 و2015 حيث كانت المتغيرات المستقلة (نسبة كفاية رأس المال، نسبة التكلفة إلى الدخل، مخصص خسائر القروض، حجم المصرف، صافي دخل الفوائد، إجمالي الدخل من غير الفوائد) كعوامل داخلية ومتغيرات التضخم والنتائج القومي الإجمالي كعوامل خارجية، بينما كانت المتغيرات التابعة هي (نسبة العائد إلى الأصول ROA، ونسبة العائد إلى حقوق الملكية ROE) كمقياس للربحية وتوصلت الدراسة إلى:

وجود علاقة إيجابية بين ربحية المصرف وكل من (نسبة كفاية رأس المال، صافي دخل الفوائد، وإجمالي الدخل من غير الفوائد).

وجود علاقة سلبية بين الربحية ونسبة التكلفة إلى الدخل.

لا توجد علاقة بين كل من (حجم المصرف، مخصص خسائر القروض، التضخم، الناتج القومي الإجمالي) والربحية في المصارف التجارية في مصر.

6-دراسة (Bucevska and Misheva, 2017) [6]

محددات الربحية في الصناعة المصرفية: دراسة تجريبية على دول مختارة في البلقان The Determinants of Profitability in the Banking Industry: Empirical Research on Selected Balkan Countries

هدفت الدراسة إلى تحديد أثر كل من هيكل السوق والكفاءة على أداء المصارف التجارية، بالتطبيق على 127 مصرف تجاري من ست دول مختارة في البلقان حيث كانت المتغيرات المستقلة (تركز السوق، الحصة السوقية، الكفاءة التشغيلية، الحجم،

مخاطر الائتمان، نسبة حقوق الملكية إلى اجمالي الأصول، التضخم ومعدل النمو) وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

لا يوجد أثر مباشر لكل من تركيز السوق والحصة السوقية على الربحية. تؤثر الكفاءة التشغيلية بشكل إيجابي على الربحية.

لا يوجد أثر مهم لكل من التضخم والحجم ومعدل النمو على الربحية. وجود أثر سلبي ومرتفع لمخاطر الائتمان على الربحية.

7-دراسة (Jadah and Alghanimi, 2020) [7]

المحددات الداخلية والخارجية لربحية المصارف العراقية

Internal and External Determinants of Iraqi Bank Profitability

هدفت هذه الدراسة إلى فحص المحددات الداخلية والخارجية لربحية المصارف في العراق، حيث استخدمت الدراسة بيانات لوحة غير متوازنة من 18 مصرفاً في العراق لمدة ثلاثة عشر عاماً، من 2005 إلى 2017. وتوصلت إلى النتائج الآتية:

- يوجد أثر إيجابي مهم لحجم المصرف ونسبة رأس المال ونسبة إجمالي القروض إلى نسب الأصول الإجمالية ونمو الناتج المحلي الإجمالي على ربحية المصارف العراقية.
- يوجد تأثير سلبي لمخاطر الائتمان والتضخم ومعدل الفائدة والبطالة وعدم الاستقرار السياسي على ربحية المصارف العراقية.

تقييم الدراسات السابقة

تم تقسيم محددات الربحية الى عوامل داخلية وعوامل خارجية وقد اختلفت هذه العوامل بين الدراسات.

يوجد تباين في نتائج هذه الدراسات حيث أظهرت نتائج مختلفة باختلاف مجتمع البحث.

وعلى الرغم من وجود دراستين (الحسين، 2016) و (AlJafari &

AlChami,2014) أجريت على المصارف السورية الا ان هذا البحث يختلف عن

دراسة (الحسين، 2016) من حيث تطرقه الى عوامل الاقتصاد الكلي (معدل التضخم ومعدل الناتج القومي الإجمالي) إضافة الى دراسة تركيز السوق، كما يختلف عن دراسة

(AlJafari & AlChami, 2014) باختلاف الفترة الزمنية المدروسة حيث توقف الباحثان عند العام 2011.

3- مشكلة البحث Research Problem

تعد سلامة ومتانة القطاع المالي شرط ضروري وحاسم لسلامة الاقتصاد بمجمله، وبما أن استقرار النظام المالي يرتبط بنظام مصرفي سليم ويحقق أرباح تمكنه من مقاومة الأزمات فمن الأهمية بمكان معرفة أثر المحددات الداخلية والخارجية على ربحية هذا القطاع حيث تعد الربحية معياراً أساسياً للحكم على أداء المصارف سيما وأن هناك تباين في ربحية المصارف الخاصة العاملة في سورية في السنوات الأخيرة. يمكن صياغة مشكلة البحث بالتساؤل الآتي:

ما هو أثر المحددات الداخلية والخارجية في ربحية المصارف الخاصة العاملة في سورية؟

4- أهداف البحث Research Objectives

يهدف هذا البحث إلى:

معرفة أثر المحددات الداخلية والخارجية في ربحية المصارف الخاصة العاملة في سورية.

5- أهمية البحث Research Importance

تبرز أهمية هذا البحث من الناحية العلمية:

إن ربحية المصارف أمر حيوي لاستقرار الصناعة المصرفية وقدرتها التنافسية، حيث إن استقرار القطاع المصرفي في بلد ما يعزز من استقرار النظام المالي بشكل خاص والنظام الاقتصادي بشكل عام. أدى إفلاس Lehman Brothers عام 2008 إلى زيادة اهتمام أصحاب المصلحة بالربحية لأن انخفاض الربحية كان السبب الرئيسي لفشل المؤسسات عموماً، فمن الأهمية بمكان معرفة مستوى الربحية في المصارف الخاصة العاملة في سورية والبحث في محدداتها خاصة مع حادثة عهد هذه المصارف.

من الناحية العملية: تتمثل أهمية هذا البحث في الأطراف المهمة بنتائجه، وأهم هذه الأطراف هي:

إدارة المصارف: حيث تهتم بمعرفة العوامل التي تؤثر في الربحية ودرجة تأثيرها، وذلك بهدف اتخاذ القرار الصحيح لتحسينها.

هيئة الإشراف والرقابة على المصارف: وذلك من خلال استخدام نتائج هذه الدراسة للحفاظ على ربحية المصارف واتخاذ ما يلزم من إجراءات لضمان استمرارها.

المستثمرين: وذلك بهدف حماية استثماراتهم وتوجيهها نحو المصارف الأكثر ربحية.

6-فرضيات البحث Research Hypotheses

- H1 لا يوجد تأثير لحجم المصرف في ربحية المصارف الخاصة العاملة في سورية.
- H2 لا يوجد تأثير للسيولة في ربحية المصارف الخاصة العاملة في سورية.
- H3 لا يوجد تأثير للكفاءة التشغيلية في ربحية المصارف الخاصة العاملة في سورية.
- H4 لا يوجد تأثير لنسبة رأس المال في ربحية المصارف الخاصة العاملة في سورية.
- H5 لا يوجد تأثير لتركز السوق في ربحية المصارف الخاصة العاملة في سورية.
- H6 لا يوجد تأثير لمعدل التضخم في ربحية المصارف الخاصة العاملة في سورية.
- H7 لا يوجد تأثير لمعدل النمو في ربحية المصارف الخاصة العاملة في سورية.

7-منهجية البحث Research Methodology

لتحقيق أهداف هذا البحث تم اعتماد المقاربة الاستنباطية (استراتيجية النظرية ثم الواقع)، وذلك عن طريق بناء الفرضيات من النظرية قبل جمع البيانات واختبارها من خلال نموذج تم بناؤه بالاعتماد على الدراسات السابقة في هذا المجال.

يتمثل مجتمع البحث بالمصارف الخاصة العاملة في سورية، وهي (بنك بيمو السعودي الفرنسي، المصرف الدولي للتجارة والتمويل، بنك سوريا والمهجر، البنك العربي، بنك عودة، بنك بيبيلوس، بنك سوريا والخليج، مصرف فرنسبنك، بنك الأردن، بنك الشرق،

بنك قطر الوطني (سورية). وتكونت عينة البحث من جميع المصارف الخاصة العاملة في سورية والمدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية والتي تتوفر بياناتها خلال فترة الدراسة. وقد تم استثناء المصارف الاسلامية نظراً لطبيعتها الخاصة ومفهوم الربح لديها. بيانات الدراسة هي بيانات ثانوية مستخرجة من التقارير السنوية لهذه الشركات والمنشورة على موقع سوق دمشق للأوراق المالية من العام 2011 وحتى العام 2018، وتم الحصول على البيانات المتعلقة بالتضخم ونمو الناتج القومي الإجمالي من الموقع الرسمي لمصرف سورية المركزي، وتم استخدام هذه البيانات لاختبار الفرضيات ومن ثم الإجابة على التساؤلات المطروحة، ذلك باستخدام البرنامج الاحصائي SPSS استخدام الباحث تحليل الارتباط لتحديد نوع العلاقة واتجاهها بين متغيرات الدراسة ومن ثم استخدام تحليل الانحدار للحصول على الصورة الرياضية التي تمثل العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

8-متغيرات البحث Research variables

معدل العائد على الأصول (ROA): الذي يعكس مدى كفاءة إدارة المصرف في استثمار الأصول لتوليد الأرباح، كما يعد من اهم المؤشرات لمقارنة أداء الإدارة التشغيلي وتم استخدام متوسط الأصول للتحكم بالفروقات ويحسب بالعلاقة:
العائد على الأصول = صافي الدخل / متوسط اجمالي الأصول.

المتغيرات المستقلة independent variables

نسبة السيولة:(liquidity) نسبة الأصول المتداولة إلى الالتزامات المتداولة.

نسبة رأس المال:(Capital Adequacy Ratio) تحسب بالعلاقة اجمالي حقوق الملكية إلى اجمالي الأصول.

حجم المصرف (bank size): اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول.

الكفاءة التشغيلية (operating efficiency): نسبة اجمالي المصاريف التشغيلية إلى اجمالي الدخل التشغيلي.

تركز السوق يحسب باستخدام المؤشر Herfindahl-Hirschman Index مجموع مربعات الحصص السوقية للمصارف.

التضخم (inflation) معدل التضخم السنوي.

النمو الاقتصادي (economic growth) متمثلاً ب نسبة نمو الناتج القومي الإجمالي.

9- حدود البحث:

سيقتصر اجراء هذا البحث على سوق دمشق للأوراق المالية، وفي مدة زمنية تمتد ثمانية سنوات؛ تبدأ من عام 2011 وتنتهي في عام 2018.

10- الإطار النظري للدراسة:

The Concept of Profitability مفهوم الربحية

عرفت الربحية على أنها قدرة الأعمال التجارية على كسب الأرباح وأنها تفسر مصطلح الربح بالنسبة لعناصر القوائم المالية الأخرى. يتكون مصطلح "الربحية" Profitability من كلمتين: الربح profit والقدرة ability. حيث تم تناول مصطلح الربح أعلاه، وتشير كلمة قدرة إلى قدرة المنشأة على تحقيق الأرباح، وتدل أيضاً على المقدرة على الكسب أو الأداء التشغيلي للاستثمار المعني. إذ إن الهدف العام للشركة هو كسب عائد مرضٍ من الأموال المستثمرة بما يتماشى مع الحفاظ على المركز المالي السليم، بالتالي يمكن تعريف الربحية على أنها قدرة استثمار معين على كسب عائد من استخدامه. [2]

The Difference Between Profit and Profitability الفرق بين الربح والربحية

تعد الربحية مفهوم نسبي في حين أن الربح مفهوم مطلق وعلى الرغم من ارتباطهما الوثيق، إلا أن الربح والربحية هما مفهومان مختلفان. على الرغم من طبيعتها العامة لكل واحد منهما دور متميز في الأعمال. كمصطلح مطلق لا علاقة للربح بمقارنة كفاءة الأعمال حيث ان الربح العالي جداً لا يشير دائماً إلى الكفاءة التنظيمية السليمة، والربحية المنخفضة ليست دائماً علامة على المرض التنظيمي. لذلك يمكن القول إن الربح ليس هو المتغير الرئيس الذي يمكن على أساسه مقارنة الكفاءة التشغيلية والكفاءة المالية للمنظمة، لكن يعد تحليل الربحية أحد أفضل التقنيات لقياس إنتاجية رأس المال المستخدم وقياس الكفاءة التشغيلية ويوضح مدى كفاءة الإدارة في تحقيق الربح باستخدام جميع الموارد المتاحة في السوق.

مقاييس الربحية Measures of Profitability

تتضمن الأدبيات المالية والمحاسبية عدة مقاييس لربحية المصارف مصنفة فئتين: مقاييس الأداء المحاسبية التقليدية والمقاييس الاقتصادية وفيما يلي توضيح لهاتين الفئتين: [8]

المقاييس المحاسبية التقليدية للربحية Traditional Accounting Measures of Profitability

العائد على الأصول (ROA) Return on Assets

يتم حساب هذه النسبة على أنها صافي الربح بعد الضريبة مقسوماً على إجمالي الأصول. وتشير هذه النسبة إلى كفاءة التشغيل للشركة بناءً على أرباح الشركة المتحققة من إجمالي أصولها وتعطى بالعلاقة الآتية:

العائد على الأصول = صافي الربح بعد الضريبة / متوسط إجمالي الأصول

$$\text{Return on assets} = \text{net income} / \text{average total assets}$$

العائد على حقوق الملكية (ROE) Return on Equity

يتم حساب هذه النسبة على أنها صافي الربح بعد الضريبة مقسوماً على إجمالي حقوق المساهمين. وتقيس هذه النسبة معدل عائد المساهمين على استثماراتهم في الشركة وتعطى بالعلاقة الآتية:

العائد على حقوق الملكية = صافي الدخل بعد الضريبة / متوسط إجمالي حقوق الملكية

$$\text{Return on equity} = \text{net income} / \text{average total equity}$$

هامش صافي الفائدة (NIM) Net Interest Margin

يعد مقياساً للمقدرة على توليد الدخل في شركات الوساطة والمصارف وتعطى بالعلاقة الآتية:

هامش صافي الفائدة = صافي إيرادات / أصول الفائدة (أو الأصول التي تحمل فائدة)

$$\text{Net interest margin} = \text{net interest income} / \text{assets (or interest-bearing assets)}$$

إن أبرز محاسن المقاييس التقليدية القائمة على الربح المحاسبي إنها مؤشرات بسيطة سهلة الحساب ويمكن الحصول عليها من المعلومات العامة المعلنة.

محددات الربحية Determinants of Profitability

قسمت الأدبيات المتعلقة بالربحية العوامل التي تؤثر في ربحية المصارف الى عوامل داخلية (Bank Internal Factors) تعكس كفاءة الإدارة في المصرف وعوامل خارجية (External Factors) تتعلق بالاقتصاد الكلي من جهة وبالقطاع المصرفي من جهة أخرى. تنشأ المحددات الداخلية من الحسابات المصرفية (الميزانية العمومية وحسابات الأرباح والخسائر)، وبالتالي يمكن تسميتها بمحددات الربحية الداخلية. أما المحددات الخارجية هي متغيرات لا تتعلق بإدارة المصرف ولكنها تعكس البيئة الاقتصادية والقانونية التي تؤثر في تشغيل المؤسسات المالية وأدائها. ومن المهم معرفة محددات الربحية المصرفية من أجل إدارة فعالة للعمليات المصرفية التي تهدف إلى ضمان نمو الأرباح والكفاءة. [4]

المحددات الداخلية Internal Determinants

نسبة رأس المال Capital Ratio

يعد رأس المال المصدر الرئيس لحماية الودائع، فالمصارف ذات رؤوس الأموال الكافية قادرة على امتصاص الخسائر دون المساس بحقوق المودعين، وتعتبر السلطات الرقابية رأس المال المصرفي هو المؤشر الأساس للسلامة المصرفية باعتباره مقياساً موضوعياً سهل التحديد والقياس مقارنة مع المقاييس الأخرى لسلامة المصارف، تعد نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول (نسبة رأس المال) مقياساً أساسياً لقوة رأس المال، كما تعد أداة قيمة لتقييم كفاية رأس المال لأنها تمثل قوة هيكل رأس المال لتحمل الخسائر واستبعاد مخاطر الإفلاس خلال أوقات الأزمات، إذ أن المصارف ذات رأس المال الأعلى محمية بشكل أكبر من الإفلاس. [9]

حجم المصرف Bank Size

أحد الاستفسارات الرئيسة في الأدبيات هو ما إذا كان حجم المصرف يزيد من أرباح المصارف، وقد تم اختبار العلاقة بين الحجم والربحية في بعض الدراسات السابقة، وأثبتت العديد من النتائج دور الحجم كمحدد لربحية المصرف.

نسبة السيولة Liquidity Ratio

يقصد بالسيولة عموماً ما تحتفظ به المنشأة من الأموال النقدية أو ما يتوافر لها من موجودات سريعة التحويل إلى نقدية بدون خسائر في قيمتها، إذ إن الغرض منها الإيفاء بالالتزامات المستحقة المترتبة على المنشأة. وتعرّف السيولة النقدية في المصرف بأنها قدرة المصرف على مواجهة التزاماته المالية، والاستجابة لطلبات المودعين للسحب من ودائعهم وتقديم الائتمان بشكل قروض لخدمة المجتمع. تشير السيولة إلى النقد المتاح للمستقبل القريب، بعد مراعاة الالتزامات المالية المقابلة لتلك الفترة. هو مقدار رأس المال المتاح للاستثمار والإنفاق. [10].

الكفاءة التشغيلية Operational Efficiency

لا يختلف مفهوم الكفاءة في المؤسسات المصرفية عنه في المؤسسات الاقتصادية الأخرى، ويتحدد أساساً في الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة أو تحقيق مخرجات بأدنى تكلفة ممكنة. وتعرّف الكفاءة المصرفية بأنها قدرة المصرف على توجيه الموارد الاقتصادية المتاحة نحو تحقيق أكبر قدر ممكن من العائد بأقل قدر ممكن من الموارد وعرفت أيضاً أنها إنتاج الكفاءة التقنية والكفاءة الاقتصادية تكون المؤسسة المصرفية ذات كفاءة إذا استطاعت توجيه الموارد الاقتصادية المتاحة نحو تحقيق أكبر قدر ممكن من العوائد بأقل قدر ممكن من الهدر وتشمل الكفاءة عدة جوانب هي: [11]

- الكفاءة في استخدام الموارد المتاحة (كفاءة التكاليف).
- الكفاءة في توزيع التكاليف للسعي نحو تحقيق الحجم الأمثل (كفاءة الحجم).
- الكفاءة في تنويع المنتجات المالية (كفاءة النطاق).

المحددات الخارجية The external determinants

حصة وتركيز السوق Market share and concentration

تعرف الحصة السوقية للمصرف بأنها نسبة أصول أو ودائع أو تسهيلات المصرف خلال سنة معينة إلى مجموع أصول أو ودائع أو تسهيلات جميع المصارف خلال السنة نفسها. [12]

يفترض وجود علاقة إيجابية بين تركيز السوق والربحية في المصارف حيث ان المصارف تستطيع ان تحقق أرباح اعلى إذا كانت تعمل في بيئة احتكارية.

التضخم Inflation

يعد التضخم ظاهرة اقتصادية تعاني منها العديد من الاقتصاديات في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، وقد أوردت الدراسات العديد من التعاريف حول التضخم. فمنهم من عرفه وفقاً لآثاره على أنه الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار أو الانخفاض المستمر للقيمة الحقيقية لوحدة النقد أو انخفاض القوة الشرائية لوحدة النقد، وقد تم تعريفه وفقاً لأسبابه على أنه زيادة الطلب الكلي على العرض الكلي، أو عدم التجاوب بين الطلب الكلي والعرض الكلي لعوامل الإنتاج، أو زيادة حجم الانفاق بنسبة أكبر من الزيادة في عرض السلع والخدمات، وقد سعى العديد من الاقتصاديين إلى دراسة هذه الظاهرة وتحليلها لمعرفة أسبابها والوقوف على طرق علاجها مما أدى إلى ظهور العديد من النظريات المفسرة لها. [13]

نمو الناتج المحلي الإجمالي Gross Domestic Product Growth

تُظهر عوامل الاقتصاد الكلي أو المتغيرات البيئية الاضطرابات في أي مكان في الاقتصاد والتي تؤثر على الربحية المصرفية. حيث يرتفع الطلب على الائتمان المصرفي في أوقات الازدهار الاقتصادي مما يؤثر ايجاباً على الربحية. من جهة أخرى ينخفض الطلب على الاقتراض في أوقات الركود الاقتصادي، وتزداد مخاطر الائتمان بسبب عدم اليقين والتقلب في الأسواق، بالتالي تتدهور جودة القروض وتزداد مخصصات عدم السداد مما يقلل من ربحية المصارف.

الدراسة العملية:

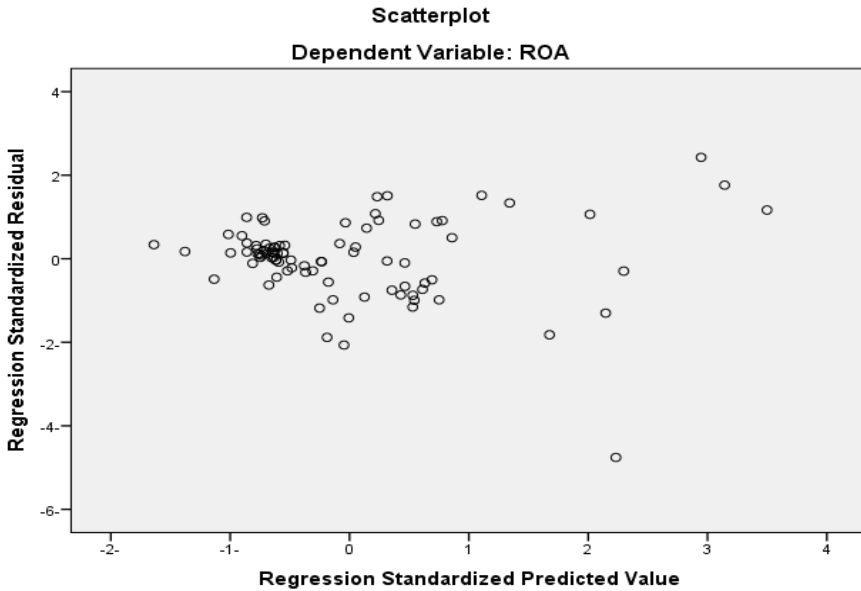
يهدف نموذج الانحدار الخطي المتعدد لهذا البحث للحصول على أفضل معادلة (الأقل خطأ) والتي تستطيع تمثيل العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، قبل البدء بتطبيق نموذج الانحدار الخطي المتعدد يجب التحقق من مجموعة من الافتراضات التي يجب توفرها في البيانات المستخدمة في الدراسة والتي تشكل شروطاً أساسية لاستخدام النموذج في اختبار الفرضيات والتعبير عنها في معادلة انحدار. وهذه الشروط هي:

- نسبة الحالات إلى المتغيرات المستقلة.

- القيم المتطرفة.
- الازدواج الخطي.
- الطبيعية والخطية والتجانس واستقلال البواقي.
- الارتباط الذاتي للأخطاء.

يوجد حد أدنى لعدد الحالات أو المشاهدات التي يجرى عليها التحليل بالمقارنة مع المتغيرات المستقلة. ويجب ألا يقل عدد الحالات عن خمسة أمثال عدد المتغيرات المستقلة. يوجد في هذا البحث 88 حالة وسبعة متغيرات مستقلة أي أن عدد الحالات يزيد عن خمسة أمثال المتغيرات المستقلة وهي نسبة مقبولة.

القيم المتطرفة Outliers: تم استخدام شكل الانتشار للبواقي لفحص البيانات الموجودة بهدف التعرف على وجود قيم متطرفة ليتم استبعادها أو التقليل من أثرها. ويبين الشكل (1) عدم وجود قيم متطرفة.



الازدواج الخطي Multicollinearity: ويعبر عن وجود قيم ارتباط عالية بين المتغيرات المستقلة التي يتضمنها نموذج الانحدار. وإن وجود الازدواج الخطي يؤدي إلى صعوبة في تحديد الأثر الفردي لكل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع وبالتالي يولد أخطاء في تفسير معاملات المتغيرات المستقلة. لاكتشاف هذه المشكلة يتم

فحص مصفوفة الارتباط فإذا تضمنت ارتباطات تفوق قيمة 0,6 دل ذلك على وجود مشكلة الازدواج الخطي. كما يمكن بيان ذلك من خلال معامل (VIF) variable inflation factor والذي يحسب من خلال مقلوب معامل التسامح $VIF = 1 / \text{Tolerance}$. إن زيادة قيمة معامل VIF لأحد المتغيرات المستقلة عن 5 أو 10 تشير إلى أن تقدير المعلمة المرافقة يتأثر بمشكلة الازدواج الخطي. عند فحص مصفوفة الارتباط تبين بأن قيم الارتباطات الجدول (1) بين المتغيرات لم تتجاوز 60%، ويؤكد ذلك قيم معامل VIF التي لم تتجاوز 5 والتي يظهرها الجدول (2).

الجدول (1) مصفوفة الارتباط

Coefficient Correlations^a

Model		GRO	LIQ	LOG	PQ	CS	CQ	INF
1	GRO	1.000	.021	-.092-	-.245-	-.388-	-.045-	.494
	LIQ	.021	1.000	-.094-	.102	.128	-.538-	-.026-
	LOG	-.092-	-.094-	1.000	.005	-.416-	.197	.037
	PQ	-.245-	.102	.005	1.000	-.119-	-.159-	-.137-
	CS	-.388-	.128	-.416-	-.119-	1.000	-.167-	-.414-
	CQ	-.045-	-.538-	.197	-.159-	-.167-	1.000	.000
	INF	.494	-.026-	.037	-.137-	-.414-	.000	1.000

a. Dependent Variable: ROA

الجدول (2) قيم معامل VIF

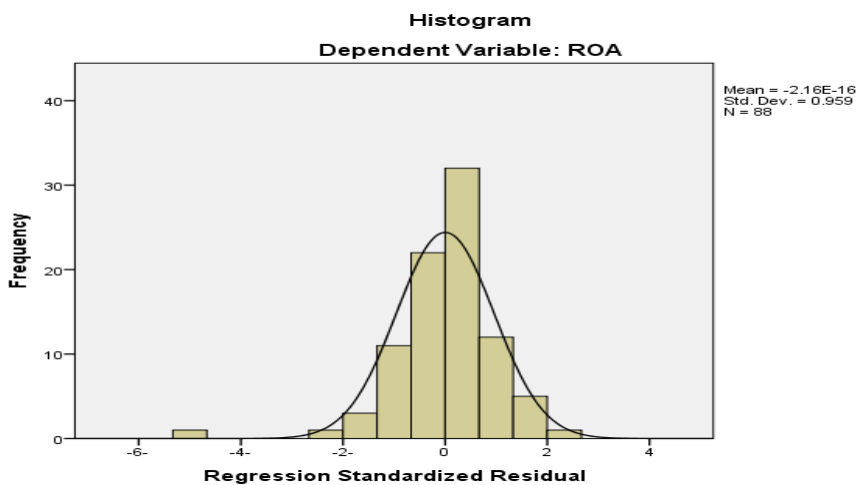
Model	Collinearity Statistics	
	Tolerance	VIF
(Constant)		
LOG	.256	.914
LIQ	.705	.418
PQ	.785	.274
CQ	.500	.000
CS	.221	.523
INF	.415	.410
GRO	.325	.079

الطبيعية والخطية والتجانس واستقلال البواقي.

يتم التحقق من هذه الشروط عن طريق فحص شكل انتشار البواقي طبقاً للضوابط التالية:

- أن يتبع الفرق بين القيم الفعلية والمتوقعة للمتغير التابع التوزيع الطبيعي
- أن تكون العلاقة بين البواقي والقيم المتوقعة للمتغير التابع علاقة خطية
- أن يكون تباين البواقي واحد لكل القيم المتوقعة.

الشكل (2) التوزيع الطبيعي للبيانات



يظهر الشكل (2) التوزيع الطبيعي للبيانات، ويظهر الشكل (1) عدم وجود نمط معين لانتشار البواقي مقابل القيم المتوقعة للمتغير التابع وهذا ما ينسجم مع شرط الخطية. وأيضاً يمثل هذا الانتشار العشوائي للأخطاء تجانس التباينات للأخطاء. الارتباط الذاتي Autocorrelation: يتم اختبار وجود الارتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية من خلال إحصائية Durbin and Watson. كلما اقتربت قيمة هذه الإحصائية من 4 أو 0 دلّ ذلك على وجود ارتباط خطي. الجدول (3) يظهر بأن قيمة DW تبلغ 1.81 مما يدل على عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء العشوائية في نموذج الانحدار.

الجدول (3) احصائية DW

Model Summary

Model	Durbin-Watson
1	1.811

النتائج والمناقشة Results and discussion

الإحصاءات الوصفية:

الجدول (4) الإحصاءات الوصفية للمتغيرات

	N	Range	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	Variance
ROA	88	.41	-.13-	.29	.0291	.06713	.005
LIQ	88	6.07	1.01	7.08	1.8150	1.47782	2.184
LOG	88	1.32	10.16	11.48	10.7634	.31209	.097
CQ	88	.78	.01	.79	.2075	.18521	.034
PQ	88	3.99	-2.41-	1.59	-.4904-	.63358	.401
CS	88	204	1209	1413	.1333	62.678	3934.82
INF	88	81.36	.94	82.30	31.3925	24.79262	614.674
GRO	88	30.90	-26.30-	4.60	-8.4875-	11.84752	120.364
Valid N (listwise)	88						

يبين الجدول السابق (4) الإحصاءات الوصفية لجميع متغيرات الدراسة (المتغير المستقل والمتغيرات التابعة). يتضح أن متوسط العائد على الأصول بلغ 2.9% بانحراف معياري قدره 6.7 وقد كانت اعلى نسبة لبنك قطر الوطني حيث بلغت نسبة

العائد على الأصول 29% عام 2015 تجدر الإشارة الى وجود مصارف خاسرة خلال الفترة.

بلغ متوسط نسبة السيولة 1.8 بانحراف معياري 147% حيث كانت اعلى نسبة للسيولة ل بنك بيلوس حيث بلغت نسبة السيولة 7.08 لعام 2011 و 4.8 بنك قطر الوطني عام 2015، وبلغ متوسط حجم المصارف 74.2 مليار حيث بلغت اعلى قيمة 305.4 مليار لبنك بيمو عام 2018 كما بلغ متوسط حجم الأصول الأعلى 172 مليار لبنك بيمو يليه 126 مليار بنك سورية والمهجر، بلغ متوسط نسبة الملكية 20% وقد كانت اعلى نسبة لبنك قطر حيث بلغ المتوسط 74% بين عامي 2011 و 2018 يليه بنك الشرق 21%، بلغ متوسط نسبة المصاريف التشغيلية إلى الدخل التشغيلي 49% وإن ما نسبته 48.8% من البيانات اعلى من المتوسط. كما بلغت اعلى حصة سوقية 27% لبنك بيمو السعودي الفرنسي، كما بلغ متوسط مؤشر تركيز السوق 1333 اقل من 1500 نقطة مما يشير إلى سوق تنافسي منخفض التركيز، بلغ متوسط معدل التضخم السنوي 31% حيث كانت اعلى قيمة 82% عام 2013 بلغ متوسط معدل النمو السنوي -8.4%.

نعرض فيما يلي الجداول التي تبين نتائج تحليل معادلة نموذج الانحدار الخطي المتعدد.

الجدول (5) نموذج الانحدار الخطي

Model Summary^b

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.652 ^a	.425	.375	.05309	1.811

a. Predictors: (Constant), LIQ, INF, PQ, LOG, CQ, GRO, CS

b. Dependent Variable: ROA

يظهر الجدول (5) بأن قيمة معامل الارتباط الخطي تساوي 65%، وهذا يشير إلى وجود علاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة. كما يتبين من خلال الجدول المذكور بأن قيمة معامل التحديد R Square تساوي 42.5%، وهذا يدل على أن 42.5% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (الربحية) تفسرها التغيرات الحاصلة في المتغيرات المستقلة. وبالتالي هناك 57.5% من التغيرات الحاصلة في المتغير

التابع لا يمكن تفسيرها من خلال متغيرات الدراسة وإنما تعود لعوامل أخرى لم تدرج في النموذج.

الجدول (6) تحليل التباين Anova

ANOVA^a

Model	Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1 Regression	.167	7	.024	.4488	.000 ^b
Residual	.225	08	.003		
Total	.392	78			

a. Dependent Variable: ROA

b. Predictors: (Constant), GRO, CS, LIQ, PQ, CQ, INF, LOG

يتبين من خلال الجدول (6) بأن قيمة $P=0.000$ وهي أصغر من مستوى الدلالة 5%. هذا يدل على معنوية نموذج الانحدار، بمعنى أن المتغيرات المستقلة مجتمعة لها تأثير معنوي على المتغير التابع، أو أن قيمة إحدى المعاملات تختلف معنوياً عن الصفر.

الجدول (7) معاملات المتغيرات المستقلة

Coefficients

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
(Constant)	.151	.371		.406	.686
LOG	-.020-	.036	-.092-	-.550-	.584
LIQ	.002	.005	.034	.342	.733
PQ	-.002-	.010	-.017-	-.182-	.856
CQ	.218	.043	.601	5.012	.000
CS	.000	.000	-.153-	-1.554-	.124
INF	.001	.000	.456	3.461	.001
GRO	.001	.001	.250	1.681	.097

a. Dependent Variable: ROA

يبين الجدول (7) أن قيمة الثابت في النموذج تبلغ 0.151 وقيمة p تساوي 0.68 وهي قيمة غير معنوية عند مستوى الدلالة 5%. كما يظهر هذا الجدول قيم معاملات المتغيرات المستقلة وقيم احتمال معنويتها، وهي ما سيتم الاعتماد عليها عند اختبار الفرضيات.

اختبار الفرضية الأولى

H1: لا يوجد تأثير لحجم المصرف في ربحية المصارف الخاصة العاملة في سورية. يظهر الجدول (7) أن قيمة معامل متغير الحجم \log 0.20 وقيمة $p=0.584$ وهي أكبر من 5%، مما يشير إلى عدم معنويتها الإحصائية. نستنتج بأن متغير الحجم ليس له أثر معنوي على الربحية مقاسةً بالعائد على الأصول. وبالتالي نقبل فرضية العدم القائلة بأنه لا يوجد تأثير لحجم المصرف في ربحية المصارف الخاصة العاملة في سورية.

اختبار الفرضية الثانية

H2: لا يوجد تأثير للسيولة في ربحية المصارف الخاصة العاملة في سورية. يظهر الجدول (7) بأن قيمة معامل متغير السيولة $liq=0.02$ بخطأ معياري قدره 0.005 وتبلغ قيمة p 0.733 وهي أكبر من 5%، مما يشير إلى عدم معنويتها الإحصائية. نستنتج بأن متغير السيولة ليس له أثر معنوي على الربحية. وبالتالي نقبل فرضية العدم القائلة بأنه لا يوجد تأثير للسيولة في ربحية المصارف الخاصة العاملة في سورية.

اختبار الفرضية الثالثة

H3: لا يوجد تأثير للكفاءة التشغيلية في ربحية المصارف الخاصة العاملة في سورية. يتضح من خلال الجدول (7) بأن قيمة معامل متغير الكفاءة التشغيلية PQ تساوي - 0.002 بخطأ معياري قيمته 0.10، كما تبلغ قيمة p 0.856 وهي أكبر من 5%، مما يشير إلى عدم معنويتها الإحصائية. نستنتج بأن متغير الكفاءة التشغيلية ليس له أثر معنوي على الربحية، وبالتالي نقبل فرضية العدم القائلة بأنه لا يوجد تأثير للكفاءة التشغيلية في ربحية المصارف الخاصة العاملة في سورية. وقد تعود أسباب هذه النتيجة إلى الازمة الحالية.

اختبار الفرضية الرابعة

H4: لا يوجد تأثير لنسبة رأس المال في ربحية المصارف الخاصة العاملة في سورية. يبين الجدول (7) بأن قيمة معامل متغير نسبة رأس المال CQ تساوي 0.218 بخطأ معياري قدره 0.043 وقيمة احتمال معنوية $P=0.00$ وهي أصغر من مستوي الدلالة 5%، مما يدل على معنويتها الإحصائية عند هذا المستوى وبالتالي نرفض فرضية العدم القائلة بأنه لا يوجد تأثير لنسبة رأس المال في ربحية المصارف الخاصة العاملة في سورية. ونقبل بالفرضية البديلة القائلة بوجود هذا الاثر، بما أن قيمة المعامل موجبة فإن هذه العلاقة طردية أي كلما ازدادت كفاية رأس المال كلما ازدادت الربحية. إن نسب رأس المال الأعلى تعكس سلامة المصارف، ومع زيادة رأس المال ترتفع الربحية لأن المصارف الكبيرة نسبيًا تميل إلى جمع رأس مال أقل تكلفة وبالتالي تبدو أكثر ربحية.

اختبار الفرضية الخامسة

H5: لا يوجد تأثير لتركز السوق في ربحية المصارف الخاصة العاملة في سورية. يتضح من خلال الجدول (7) بأن قيمة معامل متغير تركيز السوق CS تساوي 0.00 كما تبلغ قيمة احتمال معنويته $p=0.124$ وهي أكبر من 5%، مما يشير إلى عدم معنويتها الإحصائية. نستنتج بأن متغير تركيز السوق ليس له أثر معنوي على الربحية. وبالتالي نقبل فرضية العدم القائلة بأنه لا يوجد تأثير لتركز السوق على الربحية في المصارف الخاصة العاملة في سورية. حيث أظهرت الاحصاءات الوصفية أن السوق منخفض التركيز بالتالي لم تستطع إدارة المصارف الاستفادة من التركيز، بالتالي لا يوجد أي دليل على فرضية (الهيكل السلوك الأداء (spc)) في العينة المدروسة.

اختبار الفرضية السادسة

H6: لا يوجد تأثير لمعدل التضخم في ربحية المصارف الخاصة العاملة في سورية. يظهر الجدول (7) أن قيمة معامل متغير التضخم INF تساوي 0.001 وقيمة $p=0.001$ وهي أصغر من 5%، مما يشير إلى معنويتها عند هذا المستوى لذلك نرفض فرضية العدم القائلة بأنه لا يوجد تأثير لمعدل التضخم في ربحية المصارف الخاصة العاملة في سورية. ونقبل بالفرضية البديلة القائلة بوجود هذا الاثر وبما أن قيمة

هذا المعامل موجبة فإن هذه العلاقة طردية أي كلما ارتفع مستوى التضخم كلما ازدادت الربحية. بالتالي استطاعت المصارف العاملة في سورية الاستفادة من التضخم في تعظيم ربحيتها.

اختبار الفرضية السابعة

H7: لا يوجد تأثير لمعدل النمو في ربحية المصارف الخاصة العاملة في سورية. يظهر الجدول (7) أن قيمة معامل متغير النمو GRO تساوي 0.001 وقيمة $p=0.097$ وهي أكبر من 5%، مما يشير إلى عدم معنويتها الإحصائية. نستنتج بأن متغير النمو ليس له أثر معنوي على الربحية، وبالتالي نقبل فرضية العدم القائلة بأنه لا يوجد تأثير لمعدل النمو في ربحية المصارف الخاصة العاملة في سورية. ويمكن تفسير النتيجة بأن المصارف لم تستطع الاستفادة من النمو الاقتصادي لزيادة الربحية، أو أن إدارة المصرف لم تستطع استثمار أموالها بشكل مناسب، أو قد يكون السبب هو الفترة الزمنية المختارة (2011-2018) حيث أظهر معدل النمو قيماً سالبة.

النتائج والتوصيات Findings and Recommendations

النتائج

من خلال هذا البحث، تم التوصل إلى النتائج التالية:

1- بلغ متوسط الربحية في المصارف الخاصة العاملة في سورية 2.9% مقاسة بالعائد على الأصول.

2- يوجد أثر إيجابي لكل من (نسبة رأس المال والتضخم) في ربحية المصارف مقاسة بمعدل العائد على الأصول.

5- لا يوجد أثر مهم لكل من العوامل التالية (حجم المصرف، نسبة السيولة، الكفاءة التشغيلية، تركيز السوق، نمو الناتج القومي الإجمالي) في ربحية المصارف الخاصة مقاسة بمعدل العائد على الأصول.

6- بلغ متوسط تركيز السوق خلال فترة الدراسة 1333 نقطة.

التوصيات

- 1- العمل على زيادة رأس مال المصارف وتقليل الاعتماد على الديون في الهيكل المالي.
- 2- العمل على الاستفادة من التضخم للحفاظ على نظام مصرفي مربح بالتالي سلامة النظام المالي ككل.
- 3- توسيع إطار الأبحاث المستقبلية من حيث الحدود الزمانية والمكانية وحجم العينة، وعدم الاقتصار على المصارف الخاصة.

المراجع References:

- [1] الحسين، بسام (2016) العوامل المؤثرة على ربحية المصارف الخاصة في سورية-دراسة تطبيقية بحث منشور مجلة جامعة البعث المجلد 38 العدد 33
- [2] Kosmidou Kyriaki, Tanna Sailesh, Pasiouras Fotios. (2012). Determinants of profitability of Domestic UK commercial banks: panel Evidence from the period 1995-2002. *Economics finance and accounting applied research*. Working paper series no. RP08.
- [3] Al-Jafari, M. K., & Alchami, M. (2014). Determinants of bank profitability: Evidence from Syria. *Journal of Applied Finance and Banking*, 4(1), 17.
- [4] Petria, N., Capraru, B., & Ihnatov, I. (2015). Determinants of banks' profitability: evidence from EU 27 banking systems. *Procedia economics and finance*, 20, 518-524
- [5] Wahdan, M., & Leithy, W. (2017). Factors affecting the profitability of commercial banks in Egypt over the last 5 year (2011–2015). *International Business Management*, 11(2), 342-349
- [6] Bucevska, V., & Hadzi Misheva, B. (2017). The determinants of profitability in the banking industry: Empirical research on selected Balkan countries. *Eastern European Economics*, 55(2), 146-167.
- [7] Jadah, H. M., & Alghanimi, M. H. A. (2020). Internal and external determinants of Iraqi bank profitability. *Banks and Bank Systems*, 15(2), 79.
- [8] European Central Bank (2010), Beyond ROE - how to measure bank performance, Appendix to the report on EU banking structures.

[9] Al Saedi, A. (2019). The Effect of Internal Variables of the Banks on Their Profitability: Empirical Study on Banks Listed on the Qatar Stock Exchange. *Academy of Accounting and Financial Studies Journal*, 23(1), 11. *Asian Business Review*. Volume 7 Number 1

[10] Ommeren, S. V. (2011). An Examination of the Determinants of Banks' Profitability in the European Banking Sector, An Unpublished M. Sc. thesis, Department of Accounting and Finance, Erasmus School of Economics Erasmus University, Rotterdam

[11] الصيرفي محمد عبد الفتاح، 2006. إدارة البنوك الطبعة الأولى الأردن دار المناهج للنشر.

[12] Revell, J.R.S (1980), "Costs and Margins in Banking: An International Survey", Paris: *Organization for Economic Co-operation and Development*.

[13] مسلم، ميس توفيق (2015). استخدام أسلوب استهداف التضخم في الدول النامية وإمكانية تطبيقه في سورية. رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد. جامعة تشرين.

